الله تعلى سياتي واما الثاني فلان محدثه لكل المحدث اما ان يكون هو الله او غيره ان كان الاول لزم ان يكون
تعلى عالما به ليصح منه احداثه وعلمه تعلى به اما بالفاعل تسلسل او لمعنى وسنبطله او لذاته لزم ان يعلم جميع
الاشيا لذاته اذ لا اختصاص لذاته بمعلوم دون معلوم وفيه ابطال ان يكون عالما بالفاعل وان كان الثاني
كان الكلام في هذا الغير كالكلام في الفاعل الاول ولا يجوز ان يكون عالما بمعنى هو العلم لان ذلك المعنى ان
كان قديما فلا طريق اليه كما تقدم في القادرية وان كان حادثا فمحدثه اما غير القديم وهو باطل بمثل ما
مر واما القديم تعلى لزم ان يكون عالما قبل احداثه لان العلم كالمحكم من الافعال فكما ان الفعل المحكم
لا يوجد الا من عالم فكذلك العلم وانما قلنا ان العلم كذلك لان العلم من جنس الاعتقاد وانما يصير علما لوقوعه
على وجه نحو وقوعه عقيب النظر الصحيح او من فعل العالم بالمعتقد كما يفعله الله تعلى لنا او عقيب تذكر
النظر او الاستدلال كما يفعله المتنبه من رقدته او من متذكر العلم او عند الحاق التفصيل بالجملة واذا
كان العلم اعتقادا او اتفاقا على احد هذه الوجوه الخمسه لم يصح وقوعه على احدها الا من عالم لانه كيف يقع من
ناظر او متذكر نظرا او ملحق لتفصيل بجمله من دون عقل وعلم لم يصح البرلك ووجه دلالته ومن دون علم
بالتفصيل والجملة وكيفية الالحاق واذا كان عالما قبل احداث العلم فاما ان يعلم ما علمه لذاته وفيه
مطلوبنا او بعلم اخر بعلمنا الكلام الى ذلك العلم الاخر فعلمنا اما هو قديم ام محدث ان كان قديما لم يصح لعدم
الطريق اليه اذ كما نبهناك اولا وان كان محدثا كان مسبوقا بعلم اخر ايضا وهلم جرا فاما ان
ينتهي العلوم الى علم يكون مسبوقا بالعلم الاول الذي كان الكلام اولا فيه فيدور حينئذ اذ لا يحصل هذا العلم
الاول الا بعد هذه العلوم ولا يحصل هذه العلوم الا بعده لحاجة كل منها الى الاخر والدور محال لانه يلزم
منه توقف الشي على نفسه وسبقه في الوجود على نفسه وكلاهما محال واما ان تذهب العلوم الى غير النهاية
فتسلسل والتسلسل محال فقد لزم من القول بان كل علم فهو محدث انه يدور او يتسلسل وهما محالان واما
اذا الى المحال فهو محال فيجب حينئذ ان ينتهي العلوم الى عالمية يستحقها القديم تعلى لذاته ولا يحتاج في ثبوتها
له الى علم اخر فيكون حينئذ قد علم بعض الاشيا لذاته واذا علم بعض الاشيا لذاته استلزم ذلك علم جميع الاشيا
لذاته اذ لا اختصاص لذاته ببعضها وفي ذلك بطلان المعنى ايضا وهو المطلوب

واما الطرف الثالث وهو انه تعلى عالم بجميع المعلومات فلانه اذا ثبت كونه تعلى عالما لذاته ولا اختصاص لذاته بمعلوم
دون معلوم وجب ان يعلمها اجمع على الوجوه التي يصح ان يعلم عليها فيعلمها جملة وتفصيلا ومشروطا وغير
مشروط وقد ذهب ابو هاشم الى انه لا يعلم الشي جملة وذهب جهم الى انه لا يعلم الشي مشروطا والحق ما ذكرناه
اولا وانما قال هنا جميع المعلومات وقال في القادرية بجميع اجناس المقدورات لانه يصح معلوم بين عالمين بلا خلاف
اذا لا يجوز في ذلك ولا يصح مقدور بين قادرين عند الجمهور كما قدمنا

واما الطرف الرابع وهو انه تعلى مستمر على صفة العالمية ازلا وابدا ولا يجوز خروجه عنها في حال من الاحوال فلانها مقتضاة عن الصفة
الاخص بشرط الوجود وسياتي ان وجوده تعلى واجب فيجب دوام العالمية لدوام مقتضيها وشرطها وهذا
اخر الكلام في الاطراف الاربعة وقد تم تمامها الكلام في العالمية واما الحية فقد نبه عليها المولف بقوله تعلى

حيا لا يجوز عليه الافات والكلام منها يقع في اربعة اطراف ايضا الاول في بيان انه تعلى حي والثاني في انه تعلى
حي لذاته والثالث في انه تعلى لا يجوز عليه الافات والرابع في ان هذه الصفة ثابتة له تعلى فيما لم يزل وفيما لا يزال ولا
يجوز خروجه عنها في حال من الاحوال

اما انه تعلى حي فلانه تعلى قادر عالم والقادر العالم لا يكون الا حيا اما
انه تعلى قادر عالم فقد تقدم بيان ذلك واما ان القادر العالم لا يكون الا حيا فهو على الجملة معلوم ضرورة ولهذا
يصفه العقلا بانه حي

واما الطرف الثاني وهو انه تعلى حي لذاته فلانه لو لم يكن حيا لذاته كان حيا لغيره
من فاعل او علة والعلة اما قديمة او محدثة والاقسام كلها باطلة كما تقدم في نظائره

واما الطرف الثالث وهو انه تعلى لا يجوز عليه الافات فلان الافة فساد الحاسة والحواس مستحيلة عليه تعلى لاستحالة الجسمية
وهو تعلى منزه عنها كما سياتي في المسالة الثانية

واما الطرف الرابع وهو ان هذه الصفة ثابتة له ازلا وابدا
ولا يجوز خروجه عنها فلانها مقتضاة عن الذاتية بشرط مستدام فيجب دوامها كما تقدم هذا اخر الكلام في الاطراف
الاربعة المذكورة في بيان كونه حيا لا افة به وقد استدعى المقام تقديم كونه مدركا وتاخير كونه موجودا وان
كان كونه موجودا اسبق كما تقدم من الصفات في كونه ان لنا مقتضيا عن الذاتية ووجه تقديم كونه مدركا انه مقتضا
عن كونه حيا فناسب ان يذكر مقتضاه عقيبه وقد نبه المولف على كونه مدركا بقوله **سميعا بصيرا لجميع المدركات**
ومراده بالسميع البصير ها هنا السامع المبصر وان كان الاشهر عند المتكلمين استعمالهما بمعنى كونه حيا لا افة به وعبر
بهما عن كونه مدركا ولهذا علقهما بجميع المدركات في ليس يرضى لانهما لا يتعلقان الا بالمسموعات والمبصرات فقط والتعبير
بكونه مدركا اولى لانه يشمل جميع انواع المدركات المسموعات والمبصرات والمطعومات والملموسات والمشمومات
فان الله تعلى يدركها جميعها لكنه لا يسمى شاما ولا طاعما ولا لامسا كما انه يسمى سامعا مبصرا لان تلك الاسما انما
تجري على من يدرك بحاسه والله تعلى يدرك لا بحاسه وليس المولف رحمه الله اول من سلك هذا المسلك بل قد سلكه
غيره من اصحابنا والاولى تجنبه لما ذكرنا ولو قال المولف في هذا الموضع هكذا سميعا بصيرا مدركا للمدركات لكان
احود ويكون المراد بالسميع البصير الحي الذي لا افة به والمراد بكونه مدركا الصفة المقتضاة عن كونه حيا وهي التي نريد
الكلام عليها ها هنا والدليل على كونه تعلى مدركا لجميع المدركات انه حي لا افة به ولا مانع له والمدركات موجودة
وهذه الامور هي التي معها يدرك المدركات اما انه حي لا افة به فقد تقدم واما انه لا مانع له فلان الموانع المعقولة من
الرؤية ثمانية القرب والبعد المفرطان والرقة واللطافة والحجاب الكثيف وكون المرئي في خلاف جهة الرائي وعدم
الضيا المناسب للعين وكون محله في بعض هذه الاوصاف وكل هذه المذكورة انما يعقل منعها في حق الاحسام ذوي الحواس
وهو تعلى ليس بجسم واما ان المدركات موجودة فلانها ثمانية الجواهر والالوان والروائح والطعوم والحرارة والبرودة
والاصوات والالام وكلها موجودة واما ان هذه الامور هي التي معها يدرك المدركات فدليله الشاهد وذلك ظاهر
وقد قال تعلى وهو يدرك الابصار وقال انني معكما اسمع وارى والاستدلال بالسمع هنا صحيح خلاف ما تقدم من الصفات
الثلاث وهذه الصفة تشارك الاربع المقتضاة عن الذاتية في الوجوب وتفارقها في انها تتجدد في الازل كونه مدركا
متجددة اذ هي مشروطة بوجود المدرك نعم وكان ينبغي من المولف ان يتبع هذه الصفة كونه تعلى قديما اذ هي رابعة
الصفات المقتضاة عن الصفة الذاتية لان المرجع بالقديم الى الوجود لا غير اولا لكنه ادرجها في صفات النفي وقدم
عليها نفي الحاجة وفيه ما فيه من عدم مراعاة الترتيب من غير ضرورة ملجئة الى ذلك اذ لا يتغير السمع بالتقديم والتاخير

فيما ذكر
كونه حيا

Copyright © King Saud University